

نماذج بعض الدول الكبرى في كيفية مواجهة الفساد المالي والإداري:

مقدمة:

تعد مكافحة الفساد المالي والإداري من أهم التحديات التي تواجه الدول في العصر الحديث، نظراً لآثاره السلبية الكبيرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد خاضت العديد من الدول تجارب رائدة في هذا المجال، حققت من خلالها نجاحات ملموسة في الحد من الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية، وتقدم هذه التجارب دروساً مهمة للدول الأخرى في كيفية بناء منظومة فعالة لمكافحة الفساد تعتمد على الإرادة السياسية القوية والإصلاح المؤسسي الشامل وتعزيز قيم النزاهة في المجتمع.

1- المبادئ الأساسية لمكافحة الفساد:

تتضمن المبادئ الأساسية لمكافحة الفساد المالي والإداري مايلي:

- سيادة القانون: تعزيز إطار قانوني فعال.

- الشفافية والمساءلة: ضمان وضوح العمليات الحكومية ومحاسبة المسؤولين.

- الإدارة السليمة: تحسين إدارة الممتلكات العامة.

- استقلال القضاء: ضمان العدالة والمساواة.

- التعليم والتوعية: تعزيز المعرفة حول مخاطر الفساد.

- تطبيق العقوبات: فرض عقوبات صارمة على مرتكبي الفساد.

- تدوير الموظفين: منع تراكم السلطة وتعزيز النزاهة.

2- تطور السياسات الدولية لمكافحة الفساد:

تطورت السياسات الدولية لمكافحة الفساد المالي والإداري بشكل كبير في العقود الأخيرة، حيث أصبحت قضية عالمية تتطلب تعاوناً دولياً متزايداً. فيما يلي أبرز التطورات في هذا المجال من خلال الاتفاقيات والمبادرات الدولية:

- دخلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حيز التنفيذ عام 2005، وتم التصديق عليها من قبل 140 دولة بحلول عام 2013. تعتبر هذه الاتفاقية إطاراً عالمياً شاملاً يغطي مجموعة واسعة من قضايا مكافحة الفساد.

- بالإضافة الى انه تم تفعيل اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمكافحة الرشوة، والتي تركز على محاربة رشوة المسؤولين الأجانب.

- تعزيز الشفافية والمساءلة: عن طريق زيادة التركيز على تبني معايير دولية للشفافية في المالية العامة والقطاع المالي، كما تم تطوير آليات لتعزيز الشفافية في ملكية الشركات وتبادل المعلومات الضريبية.

-التعاون الدولي في استرداد الأموال : ان مبادرة استرداد الأموال المسروقة (StAR) تأسست كشراكة بين البنك الدولي والأمم المتحدة، وساعدت في تجميد أو استعادة أكثر من مليار دولار من الأموال المسروقة.

-استخدام التكنولوجيا والبيانات: زاد الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة في كشف ومكافحة الفساد.

-تعزيز دور المؤسسات الرقابية: وذلك بتقوية دور مؤسسات الرقابة والمساءلة، مثل الأجهزة العليا للرقابة المالية.

3- نماذج بعض الدول الكبرى التي تعمل على مكافحة الفساد المالي والإداري:

هناك العديد من الدول الكبرى التي تبذل جهوداً كبيرة لمكافحة الفساد المالي والإداري. فيما يلي بعض النماذج البارزة:

1.3 الولايات المتحدة الأمريكية:USA

حددت 8 محاور رئيسية لمكافحة الفساد تشمل الإصلاح الاقتصادي عن طريق استرجاع الاموال واعادة استثمارها وتحقيق الشفافية ورفع كفاءة الجهاز الإداري من خلال مواكبة التكنولوجيات التكنولوجية وتكوين عمال القطاع، كما أنها تعتمد على تطبيق قوانين صارمة مثل قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة لمكافحة الرشوة في التعاملات الدولية.

2.3 سنغافورة:

تعتبر سنغافورة من أنجح النماذج عالمياً في مكافحة الفساد، إذ أنها أنشأت مكتب التحقيق في ممارسات الفساد كهيئة مستقلة لمكافحة الفساد بالإضافة إلى أنها تطبق سياسات صارمة للشفافية والمساءلة في القطاع العام.

3.3 هونغ كونغ:

-أنشأت اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد التي تتمتع بصلاحيات واسعة.

-تركز على التوعية والتثقيف إلى جانب التحقيق والملاحقة القضائية.

4.3 الصين :

وتعد من أبرز الدول التي شنت حملات واسعة النطاق لمكافحة الفساد في السنوات الأخيرة كما أنشأت هيئة الرقابة الوطنية كجهاز مستقل لمكافحة الفساد.

5.3ألمانيا:

تطبق الدولة الألمانية نظاماً قوياً للرقابة المالية والإدارية من خلال اعتمادها على قوانين صارمة لمكافحة غسيل الأموال والفساد.

وكل هذه النماذج من الدول تركز على تعزيز الشفافية و تطوير الأنظمة الرقابية التي من شأنها تشديد العقوبات، وتفعيل دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، كما تعمل على الانضمام للاتفاقيات الدولية وتبادل الخبرات في هذا المجال.

4- تأثير نقص الشفافية والمساءلة على عملية محاربة الفساد:

إن تعزيز الشفافية والمساءلة يعد ركيزة أساسية لنجاح جهود مكافحة الفساد وتحقيق الإصلاح الإداري والمالي لذلك فان وجود اي نقص فيهما يؤدي الى نتائج سلبية:

1.4 تأثير نقص الشفافية:

- يحد من إمكانية كشف الممارسات الفاسدة والتجاوزات المالية والإدارية.
- يصعب الوصول إلى المعلومات والبيانات اللازمة لرصد الفساد.
- يضعف قدرة الجهات الرقابية والمجتمع المدني على متابعة أداء المؤسسات.

2.4 تأثير ضعف المساءلة:

- يقلل من فرص محاسبة المسؤولين عن الأخطاء والتجاوزات.
- يشجع على الاستمرار في الممارسات الفاسدة دون خوف من العقاب.
- يضعف الرقابة الداخلية والخارجية على أداء المؤسسات والموظفين.

3.4 النتائج السلبية التي يؤدي إليها غياب كل منهما:

- انتشار الفساد وتغلغله في مختلف القطاعات.
- إهدار المال العام وسوء استخدام الموارد.
- تراجع كفاءة وفعالية المؤسسات العامة.
- ضعف ثقة المواطنين في الحكومة والمؤسسات الرسمية.

5- الأدوات والآليات القانونية لمكافحة الفساد المالي والإداري:

تتضمن الأدوات والآليات القانونية لمكافحة الفساد المالي والإداري عدة جوانب رئيسية:
- التشريعات: وذلك بسن قوانين خاصة لمكافحة الفساد، مثل قانون 2006 في الجزائر.
- الهيئات الرقابية: إنشاء هيئات مستقلة لمراقبة الأنشطة المالية والإدارية.
- التعاون الدولي: وذلك بالانضمام إلى اتفاقيات دولية من أجل توحيد اجراءات مكافحة الفساد
مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

- التوعية والتثقيف: تعزيز الوعي المجتمعي حول مخاطر الفساد وأهمية النزاهة.
- المسائلة: تطبيق مبدأ المساءلة على الموظفين العموميين لضمان الشفافية.

6- الأدوات الإدارية والتنظيمية لمكافحة الفساد :

تتضمن الأدوات الإدارية والتنظيمية لمكافحة الفساد عدة تدابير رئيسية من بينها:

-تدابير قانونية: تشمل قوانين تحظر الفساد وتحدد عقوبات للمتورطين، بالإضافة إلى مدونات قواعد السلوك للموظفين العموميين.

-إدارية: من خلال تعزيز الشفافية في التوظيف والترقيات، وضمان أن تكون هذه العمليات مبنية على الجدارة.

-التدريب والتوعية: إنشاء برامج تدريبية لتعزيز الالتزام بقواعد مكافحة الفساد.

-الإفصاح عن الأصول: يُطلب من الموظفين تقديم بيانات عن ممتلكاتهم لتجنب تضارب المصالح. تساهم هذه الأدوات كلها في خلق بيئة عمل نزيهة وتعزز من ثقة الجمهور في المؤسسات العامة.

7- كيف تحارب الدول الكبرى والدول العربية الفساد المالي والإداري:

تتخذ الدول الكبرى والدول العربية عدة إجراءات لمكافحة الفساد المالي والإداري:

أ/ الدول الكبرى:

تعتمد الدول الكبرى على تعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية، وتطبيق قوانين صارمة لمكافحة الفساد والرشوة، وذلك بإنشاء هيئات مستقلة للرقابة والتحقيق في قضايا الفساد من خلال تفعيل دور الإعلام والمجتمع المدني في كشف الفساد والتعاون الدولي لتبادل المعلومات ومكافحة غسيل الأموال.

ب/الدول العربية:

تقوم الدول العربية بمكافحة الفساد من خلال سن تشريعات جديدة لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة وإنشاء هيئات وطنية لمكافحة الفساد في بعض الدول والاعتماد على تطوير أنظمة الرقابة المالية والإدارية والانضمام للاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية في إجراءات المناقصات والعقود الحكومية.

ومع ذلك، لا تزال جهود مكافحة الفساد في المنطقة العربية متواضعة مقارنة بالدول المتقدمة، حيث تحتل معظم الدول العربية مراتب متأخرة في مؤشرات الشفافية العالمية، فالتحدي الأكبر يكمن في تطبيق القوانين بشكل فعال وتغيير الثقافة المؤسسية لترسيخ قيم النزاهة والمساءلة القانونية.

8- دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد و الرقابة المجتمعية:

يلعب المجتمع المدني والرقابة المجتمعية دورًا مهمًا في مكافحة الفساد المالي والإداري:

1.8 دور المجتمع المدني:

+التوعية والتثقيف: نشر الوعي بمخاطر الفساد وآثاره السلبية على المجتمع.

+الرصد والمراقبة: متابعة أداء المؤسسات الحكومية وكشف حالات الفساد.

+الضغط والمناصرة: المطالبة بإصلاحات تشريعية وإدارية لمكافحة الفساد.

+التعاون مع الجهات الرسمية: العمل كشريك للحكومة في جهود مكافحة الفساد.

2.8 الرقابة المجتمعية:

- المساءلة: مساءلة المسؤولين عن أداؤهم وقراراتهم اثناء أداؤهم لعملهم.
- الشفافية: المطالبة بالإفصاح عن المعلومات والوثائق الإدارية.
- المشاركة: إشراك المواطنين في صنع القرار ومراقبة تنفيذ السياسات.
- حماية المبلغين: توفير الحماية للأفراد الذين يكشفون عن حالات الفساد وهذا ما يشجع الجميع عن الإبلاغ في حال وجود فساد.

9- دور القطاع الخاص في مكافحة الفساد المالي والإداري :

يلعب القطاع الخاص دورًا حيويًا في مكافحة الفساد المالي والإداري من خلال تبني مبادئ النزاهة والشفافية، ويتطلب ذلك إنشاء أنظمة رقابة داخلية فعالة، وتدريب الموظفين على الأخلاقيات وإعلامهم بقوانين التي تعاقب على الفساد، كذلك تعزيز ثقافة النزاهة داخل المؤسسات. كما يجب على الشركات الالتزام بالقوانين والتوجيهات الدولية لمكافحة الفساد، مما يساهم في تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات من خلال هذه الجهود، يمكن للقطاع الخاص أن يساهم بشكل كبير في تعزيز الشفافية وتقليل الفساد، مما يعود بالنفع على الاقتصاد والمجتمع ككل.

10. التقييم ورصد الجهود المبذولة في مكافحة الفساد والأدوات المستعملة:

يمكن تقييم ورصد الجهود المبذولة في مكافحة الفساد المالي والإداري من خلال عدة أدوات وآليات، منها:

1- مؤشرات قياس الفساد والشفافية:

وذلك من خلال استخدام مؤشرات دولية مثل مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية كذلك إنشاء مؤشرات وطنية لقياس مستويات الفساد والشفافية في مختلف القطاعات.

2- التدقيق والرقابة المالية:

وذلك بتفعيل دور الأجهزة الرقابية وأجهزة التدقيق الداخلي والخارجي وإجراء عمليات تدقيق دورية ومفاجئة على الحسابات والمعاملات المالية.

3- نظم الإفصاح والشفافية:

عن طريق تطبيق نظم إلكترونية للإفصاح عن الذمم المالية للمسؤولين ونشر التقارير المالية والإدارية بشكل دوري للجمهور.

4- تقييم تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد:

من خلال وضع مؤشرات أداء لقياس مدى تنفيذ الخطط والاستراتيجيات الموضوعة كذلك تقييم مدى التعاون الدولي وتبادل المعلومات وتنفيذ الاتفاقيات مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.